التّزامات المترجم القانونيّ والميادين المساعدة له

Obligations du traducteur juridique et domaines d'assistance

د. محمد هشام بن شريف*

ملخص: يسود اعتقاد شائع بين أوساط القانونيين مفاده أنه لا يمكن للمترجم أن يترجم نصا قانونيا لجهله القانون لذلك يشترط أهل القانون في المترجم أن يكون قانونيا ومترجما[i]، كما يتعين على المترجم القانونيّ أن ينحنيّ أمام رجل القانون خصوصا القاضيّ الذّي يمكن أن يرفض أو يغير ترجمته لأحقيّة الجانب القانونيّ على الجانب اللساني.

كلمات مفتاحيّة: المترجم؛ الجانب القانونيّ؛ الجانب اللسانيّ.

Résumé : Une croyance répandue dans les milieux juridiques est que le traducteur ne peut pas traduire un texte juridique parce qu'il ignore la loi. Par conséquent, les juristes exigent que le traducteur soit juriste et traducteur, et le traducteur juridique doit s'incliner devant l'homme de droit, en particulier le juge qui peut refuser ou modifier sa traduction en raison de la validité de l'aspect juridique. Du côté lingual.

Mots clés : traducteur ; Aspect juridique ; Le côté linguistique.

مقدمة: في المقابل، يعتقد جمار[ii] بأن رجل القانون غير مؤهل للقيام بالتّرجمة القانونيّة وإن أتقن اللغتين لأن التّرجمة القانونيّة أو غيرها تتطلب إتقان تقنيات ومناهج ترجمة نص معين، بالإضافة إلى المفاهيم النظريّة التّرجميّة التّي تصقل كفاءة المترجم. في ذات السّياق، تعتقد سارسفيك[iii]بأنه ينبغيّ أن تكون للمترجم القانونيّ القدرة على استعمال اللغة القانونيّة بفعاليّة من أجل التّعبير عن الأفعال القانونيّة التّي تحقق الآثار القانونيّة المرجوة.

وبالاعتماد على التّصنيف القانونيّ للالتّزامات صنف جمار[iv] التّزامات المترجم إلى ثلاثة أصناف بحسب نوع النصوص القانونيّة التّي يشتغل عليها المترجم وهيّ تنقسم ثلاثة أصناف سنتطرق إليها فيما يلي:

1/الالتّزامات

يتوفر المترجم القانونيّ على وسائل نظريّة متعلقة بالتّرجمة ولغويّة تمكنه من إنتاج ترجمة جيدة للنص القانوني. فاللغة القانونيّة تحتويّ على أساليب وعبارات ومرادفات يمكن للمترجم استخدامها بطريقة أفضل، وهذا ما يمكنه من تقديم نص لا يكرر فيه نفس المصطلح وإنما يمكن أن يقترح مرادفا له. غير أن جمار[v]

*المركز الجامعيّ عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة البريد الإلكتروني: m.bencherif@centre-univ-mila.dz
(المؤلف المرسل)

حذر من ذلك في المجال التّعاقديّ الذّي يقتضيّ ترجمة العبارات القانونيّة بدقة وإلا سيفضيّ ذلك إلى ما سماه بالخطأ المضاعف أيّ خطأ قانونيّ ولغوي.

أما النوعان الثّانيّ والثّالثّ من الالتّزامات التّي اقترحها جمار[vi] هما التّزام نتائج والتّزام ضمان وليست التّزامات المترجم القانونيّ على المستوى واحد، لأن وضعيّة المترجم تختلف باختلاف التّرجمة فهناك مترجم القوانين باعتباره موظف في الدّولة وهناك مترجم دوليّ يشتغل بالمعاهدات الدّوليّة ومترجم يهتم بالعقود أو كلما يتعلق بالقانون الخاص.

وعليه فإن النتائج والضمانات التّي يلتزم بها المترجم تختلف لكن القاسم المشترك هو انتظار نتيجة من المترجم القانونيّ وضمان جودة ونجاعة التّرجمة، وهناك نوع ثالثّ من النصوص القانونيّة التّي تقتضيّ وجود نتيجة وهيّ نصوص المذاهب القانونيّة أو التّيارات الفكريّة التّي تعتبر أساس الفكر القانونيّ والعلوم القانونية.

فضلا عن ذلك، تختلف الالتّزامات بحسب نوع النصوص التّي يقوم المترجم القانونيّ بترجمتها ففي ترجمة القوانين التّابعة للقانون العام يكون التّزام وسائل، لكن التّزاميّ النتيجة والضمان يكونان متضاعفان. أما في ترجمة نصوص القانون الخاص فالتّزام الوسائل ليس مطلوبا مائة في المائة " ينتظر الزبون من المترجم في المقام الأول أن يعيد إنتاج المحتوى القانونيّ لنص الانطلاق أيّ أن ينتج نص بتكافؤ وظيفي[vii].

وفيما يتعلق بنصوص المذاهب الفكريّة فإن المترجم القانونيّ عليه أن يحتكم إلى الالتّزامات الوسائل والنتائج والضمان، أيّ أنه يعيد إنتاج محتواها القانونيّ مع المحافظة على الشّكل أو اللغة التّي استعملها المؤلفون.

وبهدف تلخيص التّزامات المترجم سندرج أدناه لائحة التّزامات المترجم القانونيّ التّي اقترحها جمار.

جدول التّزامات المترجم القانوني[viii]

طبيعة النصوص المراد ترجمتها	مستوى الصعوبة	التّزام الوسائل	التّزام النتائج	التّزام الضمان
قانون، قانون تنظيميّ	2-1	+	++	++
أحكام ووثائق الإجراءات	2	±	++	±
العقود القانونيّة (عقد، وصية)	3	±	++	±
المذاهب الفكريّة	1	++	++	++

+= درجة القيود التّي يخضع لها المترجم

± درجة الحريّة التّي يتمتع بها المترجم

مستوى الصعوبة 3= صعوبة متوسطة/ 2= صعوبة مرتفعة /3= صعوبة كبيرة

على نحو مماثل هناك من القانونيين غرار موسكوفيتش[ix] Moskowitz الذّي يعتقد بأن على المترجم تحقيق التّكافؤ الوظيفي للرسالتّين ونفس مضمون المعلومة، أيّ أن الرّسالة غير قابلة للتغيير شأنه في ذلك شأن النظريات الوظيفيّة خصوصا رايس، ولكيّ يتم ذلك ينبغيّ على المترجم "فهم" الرّسالة الأصلية" وإلا فلن يستطيع إنتاج رسالة مكافئة ومفهومة في لغة الوصول.

وهناك من المختصين في التّرجمة القانونيّة من صاغ وصايا للمترجم القانونيّ مثلما فعل ذلك جمار[x] التّي لخص فيها مهام المترجم القانونيّ، وهيّ وصايا عشر تغطيّ مجمل العمليّة التّرجميّة في ميدان التّرجمة القانونيّة وهيّ كالتّالي:

1-ينبغيّ أن تكون متخصصا في القانون.
2-ابق مترجما وحافظ على اللغة.
3-استوعب المبادئ العامة في القانون.
4-امتلك لغة القانون ودقائق معانيها.
5-أتقن لغتك، لغة الوصول.
6-افهم النظام القانونيّ الأجنبيّ ولغته كلما أمكن ذلك.
7-اعرف النظام القانونيّ من كل زواياه.
8-كن أمينا قدر المستطاع وحافظ على مقصد الكاتب وكذا تفسيره.
9-احترم عبقريّة لغتك.
10-لا تستسلم للسهولة وأثبت قدرتك على الدّقّة.

وبالرّغم من أهميّة ما تم ذكره بخصوص التّزامات المترجم المختلفة سواء كانت التّزام وسائل أو التّزام النتائج أو التّزام الضمان التّي ينبغيّ على المترجم القانونيّ التّعهد بها أثناء ترجمة النصوص القانونيّة عموما والعقود خصوصا، إضافة إلى إتباع المترجم القانونيّ للوصايا العشر المذكورة إلا أنه هناك جانبا أخر ينبغيّ الالتّفات إليه وهو كفاءات المترجم التّي من الضروريّ أن تتوفر فيه كيّ يقوم بعمله على أكمل وجه. وهذا الجانب يمثل تكوين المترجم القانونيّ من مهارات ينبغيّ تعلمها أثناء مساره الدّراسيّ وكذا ما يتعلق بتعليميّة التّرجمة القانونيّة كتخصص احترافي.

إضافة إلى ما سبق، ينبغيّ على المترجم الإلمام بالفروع المساعدة في التّرجمة القانونيّة والتّي سنتحدث عنها فيما يأتي:

2/ الثّقافة المعرفيّة للمترجم

حث بوكيه[xi] الطالب المترجم على قراءة نصوص قانونيّة محررة في اللغة الهدف (باللغة العربيّة فيما يخصنا هنا) من أجل التّعود على النصوص القانونيّة وطريقة كتابتها ولغتها المستعملة، مما يسهل عمليّة فهم

النصوص القانونيّة الأصليّة أو المحررة باللغة الفرنسيّة. ولكيّ يكتسب الطالب المترجم ثقافة معرفيّة مرتبطة بالقانون أسس بوكيه منهجيّة تعليميّة التّرجمة القانونيّة على منطق القانون ولغته.

منطق القانون كمنطق للغة:

تصدى بوكيه[xii] للفكرة الرّائجة التّي تفيد بأنه ينبغيّ على المترجم القانونيّ أن يكون قانونيا كيّ يتمكن من ترجمة النصوص القانونيّة، لكنه وفي الوقت ذاته لم ينكر ضرورة اكتساب الطالب المترجم للمفاهيم الأساسيّة للقانون. فمن خلال تجربته التّعليميّة التّي قدمها بجامعة جنيف اقترح بوكيه بأن يتلقى الطالب المترجم مقدمة بمثابة " مدخل إلى القانون" باللغة الأم أيّ اللغة العربيّة في سياق بحثنا.

كما شدد على أن يكون مدخل إلى القانون مغايرا من حيث المنهجيّة والمادة العلميّة لما يتلقاه طلبة العلوم القانونية، وإنما يكون محتوى هذا المقياس ملائما لطلبة التّرجمة. لذلك من المفيد أن يشتمل على مفاهيم قانونيّة خاصة بالقانون الوطنيّ من مصادر القانون وتصنيفاته وتوصيف للمؤسسات القانونيّة الجزائرية. لكن ينبغيّ لهذه المقدمة أن تشير إلى القوانين وسياق تطبيقها والفكر القانونيّ التّي تحمله، ثم إدراج تعريفات لمصادر القانون وربما فروعه وخصوصا الاهتمام بتحليل منطقيّ للنص الأدائيّ مثل نصوص التّقنين المدنيّ التّي تحمل قواعد قانونيّة وربطها بسياقها الملموس. بعبارة أخرى، ينبغيّ تحديد القاعدة القانونيّة مثل الإلزام أو الجواز أو السّماح ومعرفة ما يترتب قانونا على من يخالفها." بهذه الطريقة يركز المدخل إلى القانون الموجه إلى المترجمين على التّدريب والتّحكم في منطق القانون لأنه هو منطق لغته وخطابه."[xiii]

بحسب طريقة بوكيه[xiv] في تدريس المدخل إلى القانون فإنه على المدرس أن يعرض على الطلاب المترجمين قواعد قانونيّة التّي قد تكون فقرة أو بندا من بنود التّقنين المدني، وأن يحللها من خلال تحديد الضمائر والأفعال القانونيّة والظروف التّي يتم فيها الفعل القانونيّ ومن هو متلقيّ الفعل ومن الفاعل وهنا نقترض مثاله التّالي:

« Tout fait quelconque de l'homme, qui cause à autrui un dommage, oblige celui par la faut duquel il est arrivé, à le réparer. »

« Tout fait(1) quelconque(2) de l'homme(3), qui cause(4) à autrui(5) un dommage(6), oblige celui par la faute(7) duquel il est arrivé, à le réparer.

بعد أن تقسم الفقرة القانونيّة يتم شرح المفاهيم التّي حددت بصفة مستفيضة إلى أن يستوعبها الطلاب المترجمون، ثم يربط المدرس بين القواعد القانونيّة وما يسمى بالقياس القانونيsyllogisme الذّي يستعمل في الأحكام القضائيّة أو في الأسلوب القضائي. بعدها يتم عرض نماذج قضائيّة عديدة بهدف تعويد الطلبة على المنطق القانونيّ مثل علاقة السّببيّة أيّ أن النتيجة تترتب على الفعل.

2-الحالات الملموسة:

اقترح بوكيه[xv] بأن يتم التّطرق في مقياس المدخل إلى القانون إلى حالات ملموسة تمثل مسار المنطق القانوني، وكيف يمكن للطلبة المترجمين الاستفادة منها من أجل اكتساب آليات التّفكير القانوني. وهنا أشار

إلى أن مراقبة المعارف أثناء الامتحان لا تكون مماثلة لطلبة العلوم القانونيّة، ولكن على المدرس أن يرى إذا كان في مقدور الطلبة المترجمين فهم وتفسير الحادثة الملموسة وربطها بالقواعد القانونيّة مثل التّدليس أو البطلان في العقد القانوني.

3/ اللسانيات القانونيّة

بالرّغم من أن اللسانيات القانونيّة تهتم بوظيفة الخطاب القانونيّ في اللحظة الآنيّة ما يعنيّ دراسة متزامنة للخطاب القانونيّ إلا أن كورني[xvi] أشار إلى ضرورة اللجوء إلى دراسة تاريخيّة لهذا الخطاب ومفرداته باعتبار أن القانون يحمل صبغة تاريخيّة تطوريّة.

فمن الضروريّ الرّجوع إلى جذور الكلمات وأصلها من أجل فهم مدلولها الحاليّ الذّي قد يكون امتداد للدلالة القديمة أو قد يتغير مع مرور الوقت.

يستخدم القانون الخطاب القانونيّ وعباراته ومفرداته من أجل خلق وتحقيق القانون سواء كان القانون شفهيا أو مكتوبا ومن خلال التّعبير القانونيّ expression juridique يتدخل القانون في تحرير القوانين والعقود القانونيّة وغيرها وكذا في التّقارير والمرافعات.

لذلك اعتبر كورني[xvii] أن اللسانيات القانونيّة بمثابة تخصص مساعد في علم التّشريع technique » « législative أو جزء من علم تركيب القوانين « légistique » .كما تمثل جزء من الممارسة التّحريريّة التّي تستعمل في القضاء ولدى الموثقين أو المحاميين.

تعتبر اللسانيات القانونيّة اختصاص يهتم به القانونيون من أجل دراسة اللغة القانونيّة وسميت كذلك لأنها كثيرا ما تطبق المفاهيم العامة للسانيات في الميدان القانوني، وهيّ تخصص له مكانته في العلوم القانونية. لأن القانون يستخدم اللغة ليفرض القواعد التّي يراها المشرع ضروريّة من أجل تنظيم علاقات الأفراد سواء مع بعضهم البعض أو مع الهيئات التّابعة للدولة. كما أنه في بعض البلدان خصوصا فرنسا تعتبر اللسانيات القانونيّة فرعا من العلوم القانونيّة ويمكن للطلاب أن يقدموا أطروحات من أجل الحصول على شهادات الدّكتوراه في الحقوق. وهو أمر يستحق التّشجيع ويبين لنا مدى أهميّة اللغة في الميدان القانوني.

ومن بين الكتاب الفرنسيين الذّين اهتموا باللغة القانونيّة الفرنسيّة نذكر جيرار Gérad Cornu كورنيّ الذّي ألف في هذا الموضوع كتابين أساسين الأول يتعلق باللسانيات القانونية، والثّانيّ معجم المفردات القانونية. بالإضافة إلى سوريو Sourioux ولورا Lerat الذّين اهتما بالخطاب القانوني.

تلعب اللسانيات القانونيّة دورا هاما للغايّة لأنها تساعد على فهم النص القانونيّ بمختلف أنواعه سواء كان نصا تشريعيا أو تعاقديا أو قضائيا، وهذا الفهم يتجسد بالضرورة من خلال البحث عن دلالة المفردات والعبارات القانونيّة وحتى الجمل أو الفقرات. فمثلما تساعد اللسانيات على تحرير النصوص القانونيّة تساعد كذلك على تأويل معناها أو تفسيرها من طرف القانونيين المختصين على غرار القضاة وغيرهم.

في هذا الصدد، أشار كورني[xviii]" إلى أن عمليّة التّأويل تتم أولا عبر النص ثم ينتقل المؤول إلى الجمل والمفردات من أجل تحديد المعنى الذّي يريد محرر النص توصيله، وهذه عمليّة تتقاسمها كل مدارس التّأويل القانونيّ.

إضافة إلى ما سبق تقوم اللسانيات القانونيّة بدور فعال في الأصناف القانونيّة catégories juridiques التّي يعنيّ بها كورنيّ [xix]مؤسسة قانونيّة أو قانون معين أو عقد ما التّي يمر فهمها حتما من خلال التّعريفات المعطاة لها، وهيّ تستقيّ ماهيتها من خلال تعريف المفاهيم القانونيّة بواسطة اللغة وهنا نرى بأن الشّكل "اللغة" يساعد على فهم "المحتوى" القانون.

في السّياق ذاته، تتدخل اللسانيات القانونيّة في فهم الفكر القانونيّ الذّي يعنيّ به كورنيّ معرفة القانون ومعرفة الواقعة والعلاقة بينهما ومحاولة إعادة مسار فكر الكاتب. لذلك تحدث كورنيّ عن العلاقة الوطيدة بين الخطاب والمنطق القانونيين وهو يرى بأن اللسانيات القانونيّة تحمل طابعا بنيويا لأنها "تحلل الخطاب وتتعقب في الملفوظ énoncé الانتقال من الواقعة إلى القانون ومن الشّرط إلى النتيجة[xx] [xxi]".

كما يتعدى دور اللسانيات إلى مجالات قانونيّة أخرى مثل تاريخ القانون الذّي تتم بواسطة اللغة، فالقانون القديم يساعد على فهم القانون الجديد الذّي عادة ما يكون امتدادا له من خلال أخذ المفاهيم القانونيّة واستعمالها أو تطويرها، مثلما هو الحال في العقد الذّي أصبحت تسمياته كثيرة وجد متنوعة في عصرنا الحاليّ كعقد التّأمين أو السّفر أو الاستهلاك. ينسحب ذلك على القانون المقارن الذّي يحتم معرفة اللغة والنظام القانونيّ الأخر، من أجل تحديد أوجه الشّبه والاختلاف بين قانون وطنيّ وأخر أجنبي. فتحليل المفردات والبحث عن معانيها ومعرفة المؤسسات القانونيّة يساعد كثيرا على تبنيّ مفاهيم قانونيّة جديدة ومحاولة زرعها في القانون المستقبل، وهنا يأتيّ دور التّرجمة القانونيّة التّي تثبت هذه المفاهيم الدّخيلة عن القانون الوطنيّ وتعطيها صبغة محليّة لا غرابة فيها في حال ابتعدت عن الاقتراض الطاغيّ للمصطلحات القانونيّة الأصل.

تؤديّ اللسانيات القانونيّة دورا هاما في عمليّة التّأويل لأنها تساعد على فهم النص القانونيّ بمختلف أنواعه من خلال البحث عن دلالة المفردات والعبارات القانونيّة ومقصد محرر النص القانونيّ، فعمليّة التّأويل حسب كورني[xxii] هيّ عمليّة تتم أولا عبر النص ثم ينتقل المؤول إلى الجمل والمفردات من أجل تحديد المعنى المراد إيصاله من لدن مرسل النص وهذه عمليّة تتقاسمها كل مدارس التّأويل القانوني.

4/القانون المقارن

القانون المقارن هو تخصص من تخصصات العلوم القانونيّة وهو عمليّة يقوم بها القانونيون والمعروفون باسم المقارنين comparatiste من أجل المقارنة بين الأنظمة القانونيّة الموجودة، ومحاولة استخراج محاسن أو مساوئ نظام قانونيّ معين قصد تحسينه أو تصويبه كيّ يكون أكثر ملائمة. أما في المفهوم التّرجمي، يتعلق الأمر بإقامة علاقة بين المؤسسات المماثلة الموجودة في بلد اللغة الأصل وبلد اللغة الهدف والتّي يمكن استعمالها للتعبير عن الخطاب الأصل، سواء كان ذلك على مستوى المصطلحيّة أو على مستوى

التّراكيب وحتى في الخطاب برمته. من الجدير بالذّكر أن استعمال القانون المقارن من لدن المترجم سيساعده على اختيار التّكافؤ الأمثل لتسميّة محكمة أو مؤسسة قانونيّة أخرى، إذ يكون المفهوم القانونيّ مماثلا في القيمة وهذا ما يسهل عمليّة الفهم لمتلقيّ التّرجمة سواء كان متلقيا قانونيا أو متلقيا عاديا.

إضافة إلى ذلك يعتقد بوكيه[xxiii] أنه من الضروريّ للمترجم القانونيّ أن يستنجد بقواميس متخصصة والتّي ينبغيّ أن تحمل مصطلحات محينة السّياقcontextualisé، حتى لا يضطر المترجم إلى اختيار مصطلحات لا تؤديّ معنى المفهوم القانونيّ غالبا ما تؤديّ القواميس غير المتخصصة إلى الوقوع في خطأ ترجمة علما أنها تمنح المترجم عدة مكافئات تتأسس على الاحتماليّة وليس على المعنى الدّقيق. أما عمليا حث بوكيه المترجم اللجوء إلى قواميس وبنوك معلومات أحاديّة اللغة، لأنها تقرب الفهم أكثر لمفهوم معين. إضافة إلى ذلك على المترجم المحترف أن يؤسس معجما خاصا به يضيف فيه مصطلحات وترجمتها كلما أمكنه ذلك.

5/البحث الوثائقيّ

يكتسيّ البحث الوثائقيّ في التّرجمة عموما والتّرجمة خصوصا أهميّة بالغة لأنه يعتبر الذّخيرة المعرفيّة للمترجم القانونيّ المترجم لما يقدمه له من خدمات تتصل بالمعلومات التّي يحتاجها المترجم، خاصة أثناء ترجمة المصطلحات القانونيّة التّي تعكس المفاهيم القانونيّة التّي غالبا ما تختلف تعريفاتها وتسميتها في النظامين القانونيين الأصل والهدف. فعمليّة فهم النص بالنسبة للمترجم القانونيّ تختلف عن تلك التّي يقوم بها القارئ العاديّ الذّي لا يهتم كثيرا بالمعنى العميق للنص ويكتفي بفهم سطحيّ أو أوليّ غير أن المترجم القانونيّ عليه أن يبحث عن دقائق معنى الكلمات وعليه أن " يجند معارفه المتعلقة باللغة والموضوع ويقوم في غالب الأحيان ببحث توثيقيّ مناسب بحيث لا تقتصر قراءته عن فك الرّموز " [xxiv]

بسب كثرة المعلومات في الميدان القانونيّ للمترجم القانونيّ المصادر الرّئيسة التّي ينبغيّ عليه اللجوء إليها أثناء تنفيذه للعمليّة التّرجميّة فالبحث الوثائقيّ تتباين درجته حسب الوضعيّة التّرجمية، ففي بلد ثنائيّ النظام وثنائيّ اللغة مثل كندا تختلف المصطلحات القانونيّة وتعريفاتها وتعدد وهنا تكون مهمة المترجم القانونيّ شاقة، نتيجة لذلك حدد جمار[xxv] نوع المصادر التّي يتقيد بها المترجم القانونيّ أثناء بحثه عن معانيّ المفاهيم القانونيّة في النظام القانونيّ الأصل ومنه ترجمتها إلى النظام القانونيّ الهدف.

قسم جمار[xxvi] في نمطيته المصادر الوثائقيّة في الميدان القانونيّ إلى قسمين فرعيين يضم القسم الأول المصادر الملزمة التّي تنقسم بدورها إلى التّشريع والاجتهاد القضائي، أما اقسم الثّانيّ الخاص بالمصادر الثّانويّة فيحويّ كل من العرف وتيارات الفكر القانونيّ والقوائم المصطلحيّة والموسوعات والقواميس. بالإضافة إلى الوثائق القانونيّة كصيغ العقود والأحكام القضائيّة والوثائق الإدارية.

خاتمة: تطرقنا في هذه المداخلة إلى التّزامات المترجم القانونيّ التّي تظهر أساسا من خلال النصوص المراد ترجمتها وبحسب صعوبتها، كما عرجنا على الوصايا العشر التّي صاغها جمار الذّي يعتبر من

قامات التّرجمة القانونيّة في العالم. فضلا عن أننا تحدثنا باختصار عن بعض الميادين التّي تساعد المترجم القانونيّ في أداء مهمته. فلا يمكن الحديث عن ترجمة قانونيّة دون الحديث عن اللسانيات القانونيّة والقانون المقارن إضافة البحث الوثائقيّ الذّي يشكل ذخيرة معرفيّة للمترجم.

وعليه من الضروريّ في نظرنا أخذ هذا التّصور بعين الاعتبار في تكوين المترجم القانونيّ كيف يكون محضرا في المستويين التّرجميّ والقانوني.

الهوامش والمراجع:

[i] Gémar J-C, Traduire ou l'art d'interpréter, T1, Presses Universitaire du Québec, 1995.154 ص
[ii] المرجع السابق، ص 155
[iii] Sarcevic, Susan, New approach to legal translation, Kluwer International law. The Hague, Boston, 1997 .9 ص
[iv] Gémar J-C, Traduire ou l'art d'interpréter, T1, Presses Universitaire du Québec, 1995159-155 ص
[v] المرجع السابق، ص 157
[vi] نفس المرجع، نفس الصفحة
[vii] نفس المرجع، نفس الصفحة
[viii] نفس المرجع، ص 159
[ix] Moskowitz in Pelage, Jacques. La traduction des discours juridiques .Problématiques et méthodes. Autoédition. 2007,19 ص
[x] Gémar,JC, in Pelage, Jacques, La traduction du discours juridiques Problématique et Méthodes, Edité par l'auteur, Paris, 2007. 21 ص
[xi] المرجع السابق، ص88
[xii] المرجع السابق، ص89
[xiii] نفس المرجع، نفس الصفحة
[xiv] نفس المرجع، نفس الصفحة
[xv] نفس المرجع، نفس الصفحة
[xvi] Cornu,G. Linguistique juridique, Montchrestien, 2 ed ; Paris, 2000, 39 ص
[xvii] المرجع السابق، ص 41
[xviii] المرجع السابق، ص 42
[xix] نفس المرجع، نفس الصفحة
[xx] المرجع السابق، ص 43
[xxi] Ibid, p, 43
[xxii] المرجع السابق، ص 42
[xxiii] Bocquet , Claude. Claude BOCQUET, La traduction juridique. Fondement et méthode, Bruxelles, de Boeck (coll. « Traducto », 2008. 15 ص
[xxiv] Pelage, Jacques. La traduction des discours juridiques .Problématiques et méthodes. Autoédition. 2007.ص 18
[xxv] Gémar, J-C. « Le traducteur et la documentation juridique », Meta : journal des traducteurs / Meta: Translators' Journal, vol. 25, n° 1, 1980, p. 134-151, http://id.erudit.org/iderudit/002839ar,24/07/2016.136 ص
[xxvi] المرجع السابق، نفس الصفحة